اتجاهات الاقتصاد الليبي وأدوات تنظيم الدولة لتنمية الأعمال

TRENDS OF THE LIBYAN ECONOMY AND TOOLS OF STATE REGULATION FOR BUSINESS DEVELOPMENT

10.35781/1637-000-0110-005

رمضان أحمد أتنيشه[1]، نتاليا سيتشيفا[1†]مروان فرحان سيف الكمالي[2،*]

1قسم الاقتصاد، جامعة سوخوي التقنية الحكومية في غوميل، غوميل، بيلاروسيا.

2 دكتوراه في الهندسة التقنية، استاذ مشارك بقسم الالكترونيات الصناعية،

جامعة سوخوي التقنية الحكومية في غوميل، غوميل، بيلاروسيا.

عنوان المراسلة: marwan.ye2@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نقاط الضعف في الاقتصاد الليبي وتوجيه السياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتتناول هذه الدراسة أهمية البنية التحتية للنقل والاتصالات في تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا، خاصة في القطاعات التقليدية، مثل الخدمات المصرفية والسياحة، كما تؤكد على ضرورة تطوير التعليم كشرط أساسي للتنوع الاقتصادي، من خلال تحسين جودة النظام التعليمي وتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. تستعرض الدراسة التحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا بعد عام 2011، بما في ذلك الاعتماد المفرط على القطاع العام وضعف القطاع الخاص، وتستكشف الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق النمو المستدام. تم تحليل تأثير السياسات الاقتصادية السابقة على الاقتصاد الليبي وتقييم آثار الأحداث على الإنتاج والناتج المحلي. تقدم الدراسة توصيات استراتيجية لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز نمو القطاع الخاص، مع التركيز على ضرورة التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص في تطوير برامج التعليم والتدريب.

الكلمات المفتاحية: البنية التحتية، النقل والاتصالات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الليبي، التعليم، التنوع الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، الأحداث، التنمية المستدامة، القطاع الخاص، الإصلاحات الهيكلية، المهارات المطلوبة، التنمية البشرية، بيئة الأعمال.

ISSN : 2410-1818

TRENDS OF THE LIBYAN ECONOMY AND TOOLS OF STATE REGULATION FOR BUSINESS DEVELOPMENT

Ramadan A. Atnishah[1,*], Natalia V. Sycheva [1, †], Marwan F. S. Al-Kamali [2,]

[1]*Department of Economy, Sukhoi State Technical University of Gomel, Gomel, Belarus.*
[2]*PhD, Associate Professor of the Department of Industrial Electronics, Sukhoi State Technical University of Gomel, Belarus.*
E-mail: marwan.ye2@gmail.com

Abstract:

This study aims to identify weaknesses in the Libyan economy and guide the necessary policies to achieve sustainable development.

This study examines the importance of transportation and communications infrastructure in enhancing the business environment and attracting foreign direct investment in Libya, especially in traditional sectors such as banking and tourism. It also emphasizes the need to develop education as a prerequisite for economic diversification, by improving the quality of the education system and providing students with the skills required in the labor market. The study reviews the economic challenges facing Libya after 2011, including over-reliance on the public sector and the weakness of the private sector, and explores the structural reforms needed to achieve sustainable growth. The impact of previous economic policies on the Libyan economy is analyzed and the effects of the popular uprisings on production and GDP are assessed. The study provides strategic recommendations to improve the investment climate and promote private sector growth, with an emphasis on the need for coordination between the public and private sectors in developing education and training programs.

Keywords: Infrastructure, Transport and Communications, Foreign Direct Investment, Libyan Economy, Education, Economic Diversification, Economic Policies, Popular Uprisings, Sustainable Development, Private Sector, Structural Reforms, Skills Needed, Human Development, Business Environment

ISSN : 2410-1818

المقدمة

تُعتبر ليبيا واحدة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يتسم اقتصادها بتنوعه على مر العقود. ومع ذلك، فإن مسار تطور هذا الاقتصاد شهد تغييرات جذرية يمكن تقسيمها إلى فترتين رئيسيتين: ما قبل عهد القذافي وما بعده. خلال فترة حكم معمر القذافي التي استمرت 43 عامًا، فرضت الحكومة سيطرتها على الاقتصاد، مما أدى إلى هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص، وتقليص دور السوق الحرة. كان النظام الاقتصادي آنذاك يتسم بمبادئ القومية العربية والاشتراكية، مما أثر سلبًا على تطور القطاع الخاص، وقلص من فرص المنافسة.

على الرغم من الأداء الجيد للاقتصاد الليبي في العقد الأخير من حكم القذافي، حيث حقق نموًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأحداث السياسية والأحداث في عام 2011 أدت إلى أزمة عميقة. تسببت هذه الانتفاضات في انخفاض حاد في إنتاج النفط، وهو ما كان له تأثيرات سلبية مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي. يتطلب فهم الوضع الاقتصادي الحالي لليبيا النظر في هذه التطورات التاريخية، بالإضافة إلى التحديات الهيكلية التي واجهتها البلاد بعد عام 2011، والتي تستدعي تحليلًا دقيقًا للاتجاهات الاقتصادية والملامح الجديدة التي قد تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

تواجه ليبيا تحديات اقتصادية كبيرة تعيق تنميتها المستدامة، مما يستدعي دراسة عميقة للمعوقات التي تحول دون تحقيق تقدم فعلي. بناءً على بحثنا، حددنا عددًا من المشكلات الرئيسية التي تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية في البلاد. من بين هذه المشكلات، نجد البطالة الهيكلية المرتبطة بالاضطرابات السياسية الحالية، والتي تزعزع استقرار الاقتصاد الوطني. كما أن ارتفاع معدلات التضخم، الناتج عن الأزمات الاقتصادية والسياسية، يفاقم الوضع، إلى جانب العمليات السلبية التي يشهدها القطاع المصرفي، والتي تتجلى في الاقتراض غير المدروس لتمويل مشاريع حكومية غير فعالة.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني المؤسسات الحكومية في ليبيا، مثل وزارة المالية والهيئة الليبية للاستثمار، من ضعف في الأداء، مما يؤثرعلى فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة. في هذا السياق، تلعب المنظمات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، دورًا مهمًا في تقديم المساعدة الفنية والخدمات التحليلية لدعم الحكومة الليبية، رغم التحديات الناتجة عن استئناف الأعمال العدائية.

تتطلب معالجة هذه المشكلات إحياء الإرادة السياسية لتوحيد البلاد ومؤسساتها، مما يوفر الأساس اللازم للإصلاحات الحيوية التي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. يتطلب السيناريو البديل تفويضًا سياسيًا يمكّن الدولة من تنفيذ السياسات والإصلاحات الضرورية، مثل تجديد الإدارة العامة، وإعادة بناء البنية التحتية، وتحسين مؤسسات القطاع العام. من خلال هذه الجهود، يمكن لليبيا تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وخلق فرص عمل كافية لمواطنيها.

تُعتبر ليبيا دولة غنية بالموارد الطبيعية، حيث تمتلك احتياطيات كبيرة من الطاقة والمعادن، بالإضافة إلى توفر الوقود المدعوم والعمالة الرخيصة. على الرغم من هذه الوفرة، تواجه البلاد تحديات

ISSN : 2410-1818

ملحوظة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. استطاعت الحكومة توسيع قاعدتها الصناعية من خلال تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التصنيع، خاصة في المجالات التي تتطلب الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة.

تعد البنية التحتية للنقل والاتصالات من العوامل الحيوية التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات لتسهيل المعاملات التجارية وتعزيز بيئة الأعمال. هذه الخدمات تلعب دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما في القطاعات التقليدية مثل الخدمات المصرفية والمالية والسياحة.

إلى جانب ذلك، يُعتبر تطوير التعليم شرطًا أساسيًا لنجاح التنويع الاقتصادي في ليبيا. جودة نظام التعليم تُعد أمرًا بالغ الأهمية لدعم إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة. يتطلب تحقيق ذلك تبني سياسة تعليمية تعزز التحسين في مجالات عدة، مثل الانتقال من أساليب التكرار إلى التحليل وحل المشكلات، وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات العلمية المطلوبة في سوق العمل، وتطوير البرامج المهنية والتعليمية.

يتعين على سياسات التعليم أن تركز على الاستثمار في التنمية البشرية، مع تعزيز التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا بدلاً من الفنون والعلوم الإنسانية. يعتبر تنسيق الجهود بين القطاع الخاص ومقدمي التعليم والهيئات الحكومية، مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، أمرًا ضروريًا لتطوير المهارات والمعارف الضرورية، مما يعزز قدرة القطاع الخاص على النمو والمنافسة.

ستتناول هذه الدراسة تحليل الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، وتسليط الضوء على دور التعليم والقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع تقديم توصيات استراتيجية لتحسين مناخ الاستثمار في البلاد.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه تطور الاقتصاد الليبي في عدم القدرة على تحقيق استقرار ونمو مستدام بعد الأحداث التي حدثت في عام 2011. يواجه الاقتصاد تحديات هيكلية تتمثل في الاعتماد المفرط على القطاع العام وضعف القطاع الخاص. كما أن التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد تعقد من إمكانية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتعزيز النمو.

وبالتالي، تكمن مشكلة الدراسة في تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق النمو المستدام في التجارة في القطاعين الخاص والعام في دولة ليبيا. ومن هنا، يطرح السؤال التالي:

- **ما مدى قدرة هذه الدراسة على كشف جوانب الضعف في اقتصاد الدولة؟**

هذا السؤال يسعى لاستكشاف أهمية الدراسة في تحديد النقاط الحرجة التي تعيق النمو الاقتصادي، مما يساعد في توجيه السياسات والإصلاحات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

ISSN : 2410-1818

فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية المعلنة، لم تكن كافية لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، وأن النجاح في تطوير القطاع الخاص وتعزيز التوجهات السوقية يعتمد على تحسين بيئة الأعمال وتخفيف السيطرة الحكومية على الاقتصاد.

أهداف الدارسة:

1. تحليل الاتجاهات الاقتصادية : دراسة تطور اقتصاد ليبيا في الفترتين ما قبل وما بعد حكم القذافي، مع التركيز على العوامل المؤثرة في هذا التطور.
2. تقييم تأثير السياسات الاقتصادية: تقييم تأثير السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها خلال حكم القذافي على نمو الاقتصاد الليبي وتطور القطاع الخاص.
3. دراسة آثار الأحداث: تحليل الآثار الاقتصادية الناتجة عن الأحداث والحرب الأهلية عام 2011 على الإنتاج النفطي والناتج المحلي الإجمالي.
4. استكشاف الإصلاحات الهيكلية :استكشاف الإصلاحات الهيكلية التي تم الإعلان عنها بعد عام 2011، وتقييم فعاليتها في تحسين الوضع الاقتصادي.
5. تقديم توصيات :تقديم توصيات مبنية على النتائج المستخلصة من الدراسة، تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص في ليبيا.
6. تقييم الوضع الراهن :تقييم الوضع الاقتصادي الحالي في ليبيا وفهم التحديات التي تواجهها الدولة في إعادة بناء اقتصادها.

أهمية الدراسة:

تحظى دراسة اتجاهات وملامح تطور الاقتصاد الليبي بأهمية خاصة في سياق فهم كيفية تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على الأداء الاقتصادي. وتسلط هذه الدراسة الضوء على الفروق بين فترتي ما قبل وما بعد حكم القذافي، مما يساعد في تحديد الدروس المستفادة من التجارب السابقة ويعزز من قدرة صانعي القرار على وضع استراتيجيات فعالة لإعادة بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن بيان أهمية الدراسة كما يلي:

أولا : الأهمية النظرية

1. توسيع الفهم النظري للاقتصاد الليبي :تساهم هذه الدراسة في توسيع الفهم النظري للاقتصاد الليبي من خلال تحليل تطورات تاريخية وسياسية واقتصادية، مما يساعد على بناء إطار نظري شامل يفسر التغيرات الاقتصادية في سياق التحولات السياسية.

ISSN : 2410-1818

2. إثراء الأدبيات الاقتصادية :تضيف الدراسة إلى الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالدول الريعية، خاصة فيما يتعلق بكيفية تأثير السياسات الحكومية على النمو الاقتصادي وتطور القطاع الخاص.
3. تطوير نماذج تحليلية :تساعد الدراسة في تطوير نماذج تحليلية لفهم العلاقة بين الأنظمة السياسية والاقتصادية، بما يسهم في توضيح كيفية تأثير التغيرات السياسية على الأداء الاقتصادي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

من خلال نتائج البحث يمكن الاستفادة بالآتي:

1. تقديم بيانات موثوقة : توفر الدراسة بيانات وتحليلات موثوقة حول تطور الاقتصاد الليبي، مما يمكن الباحثين وصانعي القرار من الاعتماد عليها في دراساتهم وأبحاثهم المستقبلية.
2. دعم صانعي القرار : تقدم الدراسة توصيات مستندة إلى نتائج ملموسة، مما يساعد صانعي القرار في تطوير سياسات اقتصادية فعالة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
3. تحفيز الأبحاث المستقبلية : تفتح الدراسة آفاقاً جديدة للبحث العلمي من خلال تحديد مجالات تحتاج إلى مزيد من الدراسة، مثل تأثير الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الخاص والاقتصاد الكلي.
4. نموذج للدراسات المقارنة : يمكن أن تكون هذه الدراسة نموذجاً للدراسات المقارنة بين الدول ذات الظروف المشابهة، مما يسهم في فهم أعمق للتحديات والفرص الاقتصادية في سياقات مختلفة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل البيانات الكمية والنوعية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب البحثية التي تشمل:

1. المنهج التاريخي : دراسة التطورات الاقتصادية في ليبيا من خلال تحليل الأحداث التاريخية والسياسية التي أثرت على الاقتصاد قبل وبعد حكم القذافي.
2. المنهج الوصفي : وصف وتحليل الوضع الاقتصادي الحالي، بما في ذلك الأداء الاقتصادي والهيكل القطاعي، من خلال جمع البيانات الإحصائية والمعلومات ذات الصلة.
3. المنهج التحليلي : تحليل البيانات المستخلصة من الدراسات السابقة والمصادر الثانوية، بالإضافة إلى البيانات الكمية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، وإنتاج النفط، واحتياطيات النقد الأجنبي.

ISSN : 2410-1818

إجراءات الدراسة

1. جمع البيانات:

- المصادر الثانوية :تجميع المعلومات من الأدبيات السابقة والدراسات الأكاديمية والتقارير الحكومية والمنظمات الدولية حول الاقتصاد الليبي.
- البيانات الإحصائية :جمع بيانات إحصائية حول الناتج المحلي الإجمالي، إنتاج النفط، والقطاع الخاص من مصادر موثوقة مثل البنك المركزي الليبي ومنظمة الأوبك.

2. تحليل البيانات:

- استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الكمية، وذلك لتحديد الاتجاهات والتغيرات في الأداء الاقتصادي خلال الفترات الزمنية المحددة.
- إجراء تحليل نوعي للمعلومات المستخلصة من المصادر الأدبية لفهم السياقات السياسية والاقتصادية.

3. تقييم الإصلاحات الهيكلية:

- دراسة الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها بعد عام 2011، وتقييم تأثيرها على القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.
- تحليل الآراء والتوجهات حول فعالية هذه الإصلاحات من خلال مراجعة الأدبيات والمقابلات مع الخبراء إذا أمكن.

4. صياغة النتائج والتوصيات:

- دمج النتائج المستخلصة من التحليل الكمي والنوعي لصياغة استنتاجات شاملة حول الوضع الاقتصادي في ليبيا.
- تقديم توصيات مبنية على النتائج التي تم التوصل إليها، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وإعادة بناء القطاع الخاص.

5. كتابة التقرير:

- تنظيم المعلومات والنتائج في شكل تقرير بحثي شامل يتضمن مقدمة، أهداف الدراسة، منهجية البحث، النتائج، التوصيات، والمراجع.

ISSN : 2410-1818

ستتبع هذه الإجراءات لتحقيق أهداف الدراسة وتقديم رؤية شاملة حول الاقتصاد الليبي وتحدياته.

حدود الدراسة

2. **الحدود الزمنية:**
   - تركز الدراسة على تحليل تطور الاقتصاد الليبي في فترتين محددتين: ما قبل عهد القذافي (1969-2011) وما بعده (2011 حتى الوقت الحاضر). قد تقتصر النتائج على هذه الفترات الزمنية دون استكشاف تأثيرات الأحداث المستقبلية أو التغيرات التي قد تحدث بعد انتهاء فترة الدراسة.
3. **الحدود الجغرافية:**
   - تركز الدراسة على الاقتصاد الليبي بشكل خاص، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على دول أخرى ذات سياقات اقتصادية وسياسية مشابهة.
4. **الحدود المنهجية:**
   - تعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر الثانوية والبيانات المتاحة، مما قد يؤثر على دقة المعلومات المستخلصة. قد تكون بعض البيانات غير مكتملة أو غير دقيقة، مما يحد من قوة الاستنتاجات.
5. **الحدود الموضوعية:**
   - تركز الدراسة على الجوانب الاقتصادية والسياسية، وقد لا تغطي جوانب اجتماعية وثقافية أخرى تؤثر على الاقتصاد الليبي، مثل التوجهات الاجتماعية أو تأثيرات النزاع المستمر.
6. **الحدود اللغوية:**
   - قد تقتصر الدراسة على المصادر المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية، مما قد يؤدي إلى عدم شمول بعض الأدبيات أو الدراسات المهمة المتاحة بلغات أخرى.
7. **الحدود المتعلقة بالموارد:**
   - قد تواجه الدراسة قيودًا في الوصول إلى البيانات والإحصائيات الحديثة، خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة في ليبيا، مما قد يؤثر على شمولية التحليل.

تحديد هذه الحدود يساعد في توضيح نطاق الدراسة ويضع إطارًا لفهم النتائج والاستنتاجات بشكل دقيق.

ISSN : 2410-1818

الإطـــــــــــار النظري والدراسات السابقة:

يستند الإطار النظري للدراسة إلى عدة مفاهيم أساسية تتعلق بتطور الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية، وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية على الأداء الاقتصادي. يتناول الإطار النظري النقاط التالية:

1. **النمو الاقتصادي:**

- يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يعكس قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات. ويُعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً رئيسياً على صحة الاقتصاد ويعتمد على عدة عوامل مثل استثمار رأس المال، وتطوير التكنولوجيا، وتوافر الموارد.

2. **القطاع العام والقطاع الخاص:**

- يتناول الإطار النظري العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يُعتبر القطاع العام محركاً رئيسياً للنمو في الاقتصادات المدارة مركزياً. ومع ذلك، فإن تعزيز دور القطاع الخاص يُعتبر ضرورياً لتحقيق الابتكار وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

3. **السياسات الاقتصادية:**

- تركز السياسات الاقتصادية على كيفية إدارة الحكومة للاقتصاد، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالضرائب، والإنفاق الحكومي، والتنظيمات. تلعب هذه السياسات دورًا حاسمًا في تشكيل بيئة الأعمال وعوامل النمو.

4. **التأثيرات السياسية على الاقتصاد:**

- يُظهر الإطار النظري كيف تؤثر الأزمات السياسية والحروب على الاقتصاد، من خلال تأثيرها على الاستقرار السياسي، وثقة المستثمرين، وإنتاجية العمل. الأزمات تؤدي عادةً إلى تراجع الإنتاج وخفض الاستثمارات.

5. **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:**

- تشمل التحديات الاقتصادية، مثل البطالة والتضخم، التي تواجهها الدول نتيجة للسياسات غير الفعالة أو الأزمات السياسية. تُعتبر البطالة مشكلة معقدة تتطلب استراتيجيات شاملة تتناول هيكل الاقتصاد ومهارات العمال.

ISSN : 2410-1818

الدراسات السابقة

- في الدراسات [1 – 2] تناولت كيف كانت الهيمنة الاقتصادية للقطاع العام في ليبيا خلال فترة حكم معمر القذافي، حيث أظهرت أن الحكومة كانت تسيطر بشكل كبير على الاقتصاد، مما أدى إلى تهميش القطاع الخاص. وقد أشار الباحثون إلى أن هذا الاعتماد على القطاع العام أثر سلبًا على الابتكار والنمو الاقتصادي، حيث كانت السياسات الاقتصادية تركز على التخطيط المركزي. كما أظهرت الدراسات مقارنة بين ليبيا ودول أخرى في المنطقة لتحليل الفروق في الأداء الاقتصادي. وقد أظهرت هذه الدراسات أن التوجه السوقي للاقتصاد الليبي كان أقل من 40٪ في عام 2010، مقارنة بالدول الريعية الأخرى في الخليج العربي، حيث كان المتوسط أقل بقليل من 70٪.وأيضًا، أظهرت دراسة أخرى أن الإصلاحات الاقتصادية كانت تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، ولكنها واجهت تحديات كبيرة بسبب الأزمات السياسية المستمرة. كما تناولت دراسة مقارنة أخرى كيفية تأثير السياسات الاقتصادية في الدول المجاورة على النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن ليبيا بحاجة إلى تبني سياسات أكثر مرونة لتعزيز النمو.
- في الدراسات [3 – 7]، أظهرت أن الاقتصاد الليبي تأثر بشكل كبير بالأزمات السياسية، خاصة بعد الأحداث في عام 2011. حيث انخفض إنتاج النفط بشكل حاد، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي. وقد ربطت الدراسات بين الأزمات الاقتصادية والسياسية، موضحة كيف يمكن أن تؤدي الأزمات إلى تراجع النمو. بالإضافة إلى ذلك، تناولت الدراسات تأثير الأزمة المالية العالمية عام 2008 على الاقتصاد الليبي، مشيرة إلى أن ليبيا نجت من الأزمة بشكل نسبي، لكنها تأثرت بشدة بالانتفاضات والحرب الأهلية التي تلتها. في حين أظهرت الدراسات أن ليبيا شهدت معدلات تضخم مرتفعة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 30٪ في عام 2011، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين. كما تم تحليل معدلات البطالة، حيث كانت مرتفعة بشكل خاص بين الشباب، حيث قدرت البطالة بين الشباب بنسبة 25-30٪. وقد أظهرت أيضًا أن معدلات البطالة في ليبيا كانت نتيجة مباشرة للاعتماد الكبير على القطاع العام، حيث كان أكثر من 85٪ من القوى العاملة تعمل في هذا القطاع، مما أدى إلى نقص في فرص العمل في القطاع الخاص. وتناولت أيضًا الإصلاحات الهيكلية التي تم الإعلان عنها بعد عام 2011، وناقشت التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية في تنفيذ هذه الإصلاحات. وقد أظهرت أن هذه الإصلاحات كانت ضرورية لتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. في حين أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف هيكلي بسبب هيمنة قطاع الهيدروكربونات، والذي يُعتبر الاعتماد المستمر على عائدات النفط غير مستدام، وقد أكدت الدراسات على أهمية تطوير نهج شامل للتنويع الاقتصادي يشمل جميع القطاعات.

ISSN : 2410-1818

- في الدراسات [8 – 10]، أشارت الأبحاث إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف هيكلي بسبب هيمنة قطاع الهيدروكربونات. حيث يُعتبر الاعتماد المستمر على عائدات النفط غير مستدام، وأكدت على أهمية تطوير نهج شامل للتنويع الاقتصادي يشمل جميع القطاعات. كما أكدت أن التنويع الاقتصادي يعد ضروريًا لمواجهة التحديات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، مشيرة إلى أن دولًا مثل الإمارات العربية المتحدة قد نجحت في تنويع اقتصاداتها بشكل فعّال، بينما تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تطوير قطاع الطاقة. ويُعتبر عدم الاستقرار السياسي عاملًا مؤثرًا على القدرة التنافسية. أكدت الدراسة أيضًا أن اكتشاف الغاز الصخري في دول أخرى مثل الولايات المتحدة وكندا يؤثر سلبًا على إمكانية المنافسة الليبية في سوق الغاز الطبيعي. كما تناولت الدراسات مدى تأثير خفض أسعار النفط العالمية على استثمارات ليبيا في الطاقة، مشيرة إلى أن انخفاض الأسعار في الفترة 2014-2015 كان له تأثيرات سلبية كبيرة على خطط التنمية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسات إلى أن تطوير قاعدة التصنيع كان أولوية حكومية في السبعينيات، ولكن التنفيذ كان ضعيفًا ولم يتم إحراز تقدم يذكر. ويتضح ذلك من خلال الدراسة التي أكدت أن معظم الصناعات التي تم إنشاؤها كانت تقتصر على القطاعات كثيفة رأس المال مثل البتروكيماويات. كما أوضحت أن ضعف البنية التحتية الصناعية في ليبيا يمثل عائقًا رئيسيًا أمام أي جهود للتنويع، حيث لا توجد صناعات تحويلية كافية لدعم الاقتصاد.
- في الدراسات [11 – 17]، يُعتبر القطاع المالي في ليبيا متخلفًا للغاية، وقد اعترفت بذلك عدة دراسات. حيث أشارت دراسة [11] إلى أن النظام المصرفي لم يستخدم المالية العامة بشكل فعال لتنويع الاقتصاد. تناولت دراسة [12] الإصلاحات التي تمت في النظام المصرفي منذ عام 2006، مشيرة إلى أن هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة، حيث لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية محدودًا. كما تناولت دراسة [13] أن الإصلاحات في النظام المصرفي كانت محدودة وضعيفة، حيث بدأت الحكومة في تحرير النظام المصرفي بعد 35 عامًا من حكم القذافي، وربطت الدراسة بين تأخر الإصلاحات وعدم تحقيق الأهداف التنموية المرجوة. في حين تناولت دراسة [15] دور البنك الدولي في تحديث النظام المصرفي، مشيرة إلى أن الشراكات مع بنوك أجنبية لم تحقق تحسينًا ملموسًا في أداء النظام المالي. وأشارت الدراسة [14] إلى تقديرات الرئيس السابق للبنك المركزي، فرحات بن قدارة، حيث ذكر أن هيئة الاستثمار الليبية خسرت حوالي 2 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من عام 2011. حيث أن الأزمات السياسية في تلك الفترة كانت لها تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد، مما أدى إلى فقدان الثقة في الاستثمارات. وهذا يعزى أيضًا إلى أن عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته ليبيا أدى إلى تآكل احتياطيات الدولة وتراجع الاستثمارات الأجنبية، مما زاد من صعوبة تنفيذ مشاريع التنمية. ومع إصدار الحكومة المؤقتة المرسوم رقم 46 الذي سمح بإنشاء بنوك إسلامية في نوفمبر 2011، أُشير إلى أن هذا التوجه كان محاولة لتطوير

ISSN : 2410-1818

النظام المالي بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، ولكن التطبيق العملي واجه تحديات كبيرة. في حين تناولت الدراسة [16] تأثير قانون مارس 2013 الذي حظر المعاملات ذات الفائدة، مشيرة إلى أن هذا القانون أدى إلى انهيار الإقراض المصرفي، مما أثر سلبًا على قدرة الأفراد والشركات على الحصول على التمويل.

- في الدراسات [18 – 20]، أظهرت الأبحاث أنه في عام 2019 سجل الحساب الجاري لليبيا فائضًا للسنة الثالثة على التوالي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تقنين إمدادات النقد الأجنبي. ومع ذلك، أشارت الدراسة [18] إلى أن هذا الفائض لم يكن كافيًا لتعويض الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2014، مما يعكس التحديات المستمرة في الاقتصاد الليبي. كما أظهرت الدراسة فقدان قيمة العملة الليبية مقابل الدولار، حيث بلغ سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي انخفاضًا قدره 1.1٪ في أغسطس 2020 مقارنة بشهر أغسطس 2018. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم اليقين السياسي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. من جهة أخرى، بيّنت دراسة أخرى أن التضخم المرتفع في ليبيا، الذي بلغ متوسطه 21.6٪ بين 2016 و2018، قد انخفض في عام 2019، مما يدل على تغييرات في السياسات النقدية والجهود المبذولة لمواجهة التضخم [19]. في حين أشارت الدراسة [20] إلى أن السوق الموازية للعملة الأجنبية غالبًا ما تختلف عن الأسعار الرسمية، مما يعكس التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، بما في ذلك القيود المفروضة على النقد الأجنبي.
- في الدراسات [21 – 30]، خلال الثمانينيات، أدى انخفاض الإيرادات الحكومية إلى تقليص نفقات الميزانية، حيث كانت النفقات الرأسمالية الفعلية أقل بكثير من المخطط لها. أشارت الدراسات [21، 23] إلى أن العقوبات المفروضة على ليبيا كان لها تأثير سلبي كبير على الموارد المالية الحكومية، مما أجبر الحكومة على استخدام احتياطيات النقد الأجنبي لموازنة الميزانية. كما تناولت الدراسة [22] آثار العقوبات على الاقتصاد الليبي، مشيرة إلى أن هذه العقوبات أدت إلى تدهور البنية التحتية الاقتصادية وأثرت سلبًا على مشاريع التنمية. وأشارت الدراسة [21] أيضًا إلى أنه بعد تخفيف العقوبات في عام 1999 وارتفاع أسعار النفط في عام 2002، تمكنت ليبيا من إعادة بناء قاعدة رأس المال المدمرة. أظهرت خطط التنمية للأعوام 2001-2005 استثمارات تصل إلى 35 مليار دولار، مع تركيز كبير على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. في حين أكدت دراسة أخرى أن زيادة عائدات النفط ساهمت في تحسين الوضع المالي للحكومة، لكنها أدت أيضًا إلى ضغوط تضخمية كبيرة، حيث بلغ متوسط التضخم السنوي 10.3٪ في عام 2008. من جهة أخرى، عبرت الدراسات [14، 25] عن أن الصراع العسكري أثر على الاقتصاد في الدولة وأدى إلى ضعف القطاع المالي، حيث انخفض إنتاج النفط وعائداته بشكل كبير. ومع ذلك، قدمت الحكومة أكبر ميزانية في عام 2012، لكن تراجعات الإنتاج أدت إلى تقليص الميزانية في السنوات التالية. فقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار إلى زعزعة الاقتصاد وعدم الاستقرار المالي وضعف قدرة

ISSN : 2410-1818

الحكومة على الوفاء بالتزاماتها. حيث أعدت الحكومة المعترف بها ميزانية قدرها 41.163 مليون دينار للعام 2015، ولكن عدم قدرة الحكومة على إدارة الميزانية بشكل فعال أدى إلى تعقيد عمليات التخطيط المالي، مما أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ الميزانيات بشكل فعال [21 – 28]. ومن هذا المنطلق، اعتبارًا من 2019، اعتمدت الدولة على قطاع النفط والغاز بنسبة 91٪ من إيرادات الموازنة الحكومية، مما يعكس فشل الدولة في الوفاء بتوفير الأجور والمرتبات وتغطية التكاليف المرتفعة للتعليم، مما يدل على هشاشة الوضع المالي. فالاعتماد الكبير على قطاع النفط جعل الاقتصاد الليبي عرضةً للتقلبات، بينما كان يتعين عليهم التنويع في مصادر الإيرادات [29 – 30].

- من خلال الدراسات السابقة، وبالنظر إلى هشاشة الموازنة التي أقرتها الحكومة الحالية، يمكن استخلاص ما يلي:

- إنتاج النفط: أدت إغلاقات الموانئ والمحطات النفطية إلى استمرار عجز ليبيا عن إنتاج وتصدير النفط حتى نهاية عام 2020. تشير التوقعات إلى أن الإنتاج قد ينخفض إلى 0.17 مليون برميل يوميًا، وهو أقل من سُبع إنتاج عام 2019. نتيجة لذلك، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 41٪ في نهاية عام 2020، مما يعكس الوضع المزري للبلاد.
- عجز الميزانية: أدت العجوزات في الميزانية والتقشف إلى فقدان الدخل ونقص الغذاء وارتفاع الأسعار. وصف صندوق النقد الدولي الوضع الاقتصادي في مايو 2020 بأنه "محفوف بالمخاطر"، حيث توقع عجزًا بقيمة 18.5 مليار دولار أمريكي، مما يتطلب من مصرف ليبيا المركزي فرض تدابير تقشفية، بما في ذلك القيود على النقد الأجنبي.
- الاعتماد على النفط: الاعتماد الكبير على النفط يجعل الإيرادات الحكومية عرضة للتغيرات في سوق الطاقة والاضطرابات المرتبطة بالصراع. منذ عام 2011، زادت التزامات الحكومة المالية تجاه السكان، حيث تمثل رواتب الموظفين 60٪ من الميزانية. اعتبارًا من عام 2018، كان هناك 1.75 مليون موظف حكومي، مما يزيد من الضغوط المالية على الحكومة. وفي 2020، فرض الجيش الوطني الليبي وقفًا شبه كامل لإنتاج النفط، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج من أكثر من مليون برميل يوميًا إلى أقل من 100 ألف برميل، مما أثر سلبًا على الميزانية العامة.
- احتياطات المالية: انخفضت الاحتياطات المالية في 2021 إلى 63 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى عجز في الميزانية العامة. اعتمدت حكومة الوفاق الوطني موازنة بعجز أساسي قدره 29.2 مليار دينار ليبي، مما يمثل 90.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- أظهرت الدراسات أيضاً أن هناك بعض التحسن والتعافي في الاقتصاد الليبي من العام 2021 حتى الآن ولكن هنالك بعض الجوانب التي يمكن الإشارة لها لتحسين أكثر:

ISSN : 2410-1818

- تحسن الأوضاع المالية: من المتوقع أن تتحسن الأوضاع المالية الحكومية بشكل طفيف، لكن عدم المرونة في الإنفاق الجاري والتقلب في عائدات النفط يضعان الوضع المالي تحت ضغط شديد. الدراسات أكدت أن الاعتماد الكبير على النفط يجعل الحكومة عرضة للتقلبات الاقتصادية، مما يزيد من تعقيد الإدارة المالية.
- الصراع السياسي: تحول الفراغ السياسي إلى صراع مفتوح على السلطة والثروة في عام 2019، مما زعزع الوضع القائم. تشير الأبحاث إلى أن هذا الصراع يزيد من تعقيد الوضع السياسي ويؤخر الوصول إلى اتفاقات سياسية، مما يجعل تحقيق الاستقرار المستدام بعيد المنال.
- الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي سلبًا في عام 2020 (ناقص 0.6٪)، ويستقر عند حوالي 1.4٪ خلال الفترة 2021-2022. الدراسات تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد يصل إلى 61٪ من مستويات 2010، مما يعكس تدهور الوضع الاقتصادي.
- تضخم الأسعار: من المتوقع أن يستمر تراجع التضخم في ليبيا خلال الفترة المتوقعة بمتوسط ناقص 2.8٪، مع تقارب أسعار السوق الموازية مع الأسعار الرسمية. تشير الدراسات إلى أن هذا التحسن في التضخم قد يكون نتيجة للجهود المبذولة لتحسين استقرار الأسعار.
- عجز الموازنة: يُتوقع أن يظل عجز الموازنة مرتفعًا ليصل في المتوسط إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تشير الأبحاث إلى أن هذا العجز يعكس الضغوط المالية التي تواجهها الحكومة، مما يستدعي اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة هذا التحدي.
- تقنين الواردات: من المتوقع أن يواصل البنك المركزي الليبي تقنين الواردات، مما قد يؤثر على توافر السلع في السوق. تشير الدراسات إلى أن فائض الحساب الجاري سينخفض بشكل مطرد من 7.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 1.4٪ في عام 2022.
- المخزونات المالية: ستستقر المخزونات عند حوالي 91 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2020-2022. تشير الدراسات إلى أن هذا المستوى من المخزونات يمكن أن يوفر بعض الاستقرار المالي، رغم التحديات الاقتصادية المستمرة.
- تأخر القطاع المالي: وفقًا لتقرير التنافسية العالمية 2019-2020، لا تزال ليبيا متخلفة بشدة في القطاع المالي، حيث احتلت المرتبة 140 من بين 144 دولة من حيث تطوير الأسواق المالية، مما يدل على إهمال هذا القطاع.
- صدمات اقتصادية متعددة: يتعرض الاقتصاد الليبي حاليًا لأربع صدمات متداخلة: الصراع المتزايد، وإغلاق حقول النفط، وانخفاض أسعار النفط، وجائحة كوفيد-19، مما يزيد من تعقيد الوضع المالي.

ISSN : 2410-1818

- الحاجة إلى تسوية سياسية: يقدر الخبراء أن ليبيا بحاجة إلى تسوية سياسية قبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحفيز نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل، حيث تشير الأبحاث إلى أن هذه التسوية هي الطريق الوحيد نحو الرخاء المستدام.
- دور الحكومة في الاقتصاد: خلال السنوات الأولى لنظام القذافي، تم القضاء على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، حيث هيمنت الدولة على جميع الأنشطة الاقتصادية.
- الإصلاحات الاقتصادية: لمواجهة الضغوط الخارجية، بدأت حكومة القذافي سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا، لكن تأثيراتها كانت محدودة ولم يتمكن القطاع الخاص من استعادة دوره الفعال.
- انتعاش ريادة الأعمال: على الرغم من انتعاش ريادة الأعمال، إلا أن ذلك كان في الأساس في شكل أنشطة خدمية صغيرة، ولم يتم تنفيذ العديد من القوانين، مما جعل تجار القطاع الخاص مترددين في فتح أعمالهم.
- الاستراتيجية الاقتصادية: في عام 2006، اعترفت الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لأول مرة بالدور الحاسم للمؤسسات الخاصة، لكن لم يتم إحراز تقدم يذكر في تحفيز القطاع الخاص وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة بعد عام 2011.
- حجم القطاع الخاص: تشير الدراسات إلى أن القطاع الخاص في ليبيا صغير جدًا، حيث يمثل حوالي 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي و14٪ من العمالة. تتباين حصة القطاع الخاص بشكل كبير، إذ تصل إلى 90٪ في قطاع التجارة و10٪ في القطاع المالي.
- المنافسة غير العادلة: تعاني الشركات الخاصة في القطاعات التي يهيمن عليها القطاع العام من المنافسة غير العادلة مع الشركات المملوكة للدولة، مما يؤثر سلبًا على إنتاجيتها وآفاق نموها ويعيق قدرتها على التوسع.
- استطلاعات المؤسسات: أظهرت استطلاعات مجموعة مونيتور أن 80٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظف أقل من خمسة عمال، و70٪ من مبيعاتها السنوية تقل عن 50 ألف دينار. كما أظهرت الاستطلاعات أن الكثير من أصحاب الأعمال يفضلون العمل في القطاع العام بسبب عدم قدرتهم على العثور على عمل.
- الائتمان والإنتاجية: أظهر مسح للبنك الدولي أن الشركات التي لديها ائتمان كانت أقل إنتاجية من تلك التي ليس لديها ائتمان، مما يشير إلى عدم كفاءة النظام المالي في تخصيص الائتمان. الشركات التي ابتكرت منتجات جديدة كانت أكثر إنتاجية، مما يدل على أهمية تعزيز الإبداع.
- تأثير الأحداث على الشركات: أدى تدمير البنية التحتية بعد أحداث 2011 إلى زيادة تكاليف المعاملات وخفض إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أثر نقص المواد الخام والسلع المستوردة على الدخل.

ISSN : 2410-1818

- توزيع الشركات: يتركز النشاط التجاري في ثلاث مدن رئيسية: طرابلس وبنغازي ومصراتة، حيث تقع حوالي 46٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشمال الغربي و36٪ في الشمال الشرقي.
- إنتاجية الشركات: توصلت دراسة البنك الدولي إلى أن الشركات في طرابلس كانت أكثر إنتاجية، مما يشير إلى فوائد التكتلات وتحسين البنية التحتية. المناطق الداخلية والجنوبية تعاني من انخفاض النشاط الاقتصادي.
- القطاع الزراعي: يهيمن القطاع الزراعي على المناطق الريفية، رغم أن المناطق الزراعية تقع أيضًا على السهول الساحلية.
- اختلافات في المدن الكبرى: تعتبر طرابلس مركزًا سياسيًا وتجاريًا مهمًا، في حين يعتمد اقتصاد بنغازي على الشركات المملوكة للدولة.
- تأثير البنية التحتية: أثر تدمير البنية التحتية في بنغازي سلبًا على قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات.
- اقتصاد مصراتة: تتمتع مصراتة بقطاع خاص أقوى وقاعدة صناعية أكبر مقارنة بالمناطق الأخرى، مع وجود منطقة حرة لجذب الاستثمارات.
- التنمية الإقليمية: تعتبر التنمية الإقليمية هدفًا رئيسيًا للحكومة، حيث بدأت خطة استثمارية تهدف إلى استكشاف إمكانيات كل منطقة لجذب المستثمرين.
- مستويات ريادة الأعمال: لا تزال مستويات ريادة الأعمال منخفضة للغاية، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.
- دعم مؤسسة التمويل الدولية: تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بدعم القطاع الخاص من خلال توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية.
- مشاركة وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (ميجا): تعمل (ميجا) مع ليبيا منذ أحداث 2011م وفي عام 2012، قدمت ضمانًا لمجموعة (تون إنفست-أفريك إنفست) لاستثمار بقيمة 8.9 مليون دولار في شركة الجفارة، وهي شركة لتعبئة المياه خارج طرابلس. يُعتبر هذا الضمان الأول للوكالة في ليبيا، حيث يحمي المستثمرين من مخاطر مثل القيود على التحويلات ومصادرة الملكية والحرب والاضطرابات المدنية.
- تصنيف ليبيا في الاستثمار الأجنبي المباشر: احتلت ليبيا المرتبة 39 من بين 140 دولة في أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لجذب الاستثمارات، بينما جاءت في المرتبة 116 من حيث قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على جذب الاستثمارات. يشير ذلك إلى أن ليبيا تجذب تدفقات قليلة نسبيًا من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بإمكاناتها الكبيرة غير المستغلة.

ISSN : 2410-1818

- قلق المؤسسات الدولية: تعبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن قلقها بشأن مناخ الاستثمار في ليبيا، حيث تعاني البلاد من ضعف الحكم الرشيد، وعدم كفاية تنفيذ الإصلاحات، وانتشار الفساد. صنفت منظمة الشفافية الدولية ليبيا في المرتبة 168 من بين 168 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019. ومع ذلك، تشير المؤشرات إلى أن ليبيا تمتلك القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مؤشر التنمية البشرية: وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بلغ مؤشر التنمية البشرية في ليبيا 0.71 في عام 2019، مما يشير إلى توفر المهارات المطلوبة، على الرغم من أن تنمية المهارات من خلال التعليم والتدريب لا تزال غير كافية.
- الموارد المعدنية: تعتبر ليبيا غنية بالموارد المعدنية مثل الحديد والجبس والحجر الجيري والأسمنت. شهدت معظم الموانئ الليبية توسعًا كبيرًا، خاصة موانئ طرابلس وبنغازي، حيث تمت معالجة 15 مليون طن متري من البضائع سنويًا في 10 موانئ بحرية في عام 2001. كما تم تحديث البنية التحتية للطيران والاتصالات، مع زيادة عدد خطوط الهاتف والاشتراكات في الهواتف المحمولة.
- التعهدات الحكومية: في عام 2013، تعهدت الحكومة بمبلغ 140 مليار دولار لمشاريع جديدة تشمل تحديث المطارات وبناء 200 ألف منزل جديد. ومع ذلك، لم يتم الإعلان عن سوى عدد قليل من المساهمات في صندوق الشراكات بين القطاعين العام والخاص حتى نهاية عام 2016.

- كما أظهرت الدراسات أيضًا أن هناك بعض التحسن والتعافي في الاقتصاد الليبي من العام 2021 حتى الآن. ومع ذلك، هناك بعض الجوانب التي يمكن الإشارة إليها لتعزيز هذا التحسن بشكل أكبر، ومنها:

- تنويع الاقتصاد: ضرورة تقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات.
- تحسين البنية التحتية: الاستثمار في تطوير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق والموانئ والمرافق العامة، لدعم النمو الاقتصادي.
- الإصلاحات المالية: تنفيذ إصلاحات مالية تهدف إلى تحسين إدارة الميزانية وزيادة الشفافية في الإنفاق الحكومي.
- تعزيز بيئة الأعمال: تحسين المناخ الاستثماري من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية وتسهيل الحصول على التراخيص.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تقديم الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة فرص العمل وتعزيز الابتكار.

ISSN : 2410-1818

- تعزيز الاستقرار السياسي: العمل على تحقيق الاستقرار السياسي لضمان استقرار الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تطوير التعليم والتدريب: تحسين نظام التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل وزيادة كفاءة القوة العاملة.

النتائج والمناقشة

كان التوجه السوقي للاقتصاد الليبي في عام 2010 أقل من 40٪، بينما كان المتوسط في الدول الريعية الأخرى في الخليج العربي يقارب 70٪. يشير ذلك إلى وجود رقابة مشددة على إدارة الاقتصاد الليبي [2، ص. 24]. خلال العقد الأخير من حكم القذافي (2000-2010)، حقق الاقتصاد الليبي أداءً جيدًا، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي متوسط قدره 4.5٪، وهو أقل بقليل من معدل الدول الأخرى المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي بلغ 5.5٪. كما نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بمعدل أعلى بلغ 6.5٪، إلا أنه لا يزال أقل قليلاً من المتوسط السنوي في المنطقة والذي بلغ 7.3٪ [30].

رغم أن الاقتصاد الليبي نجا نسبيًا من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، إلا أنه تأثر سلبًا بالأحداث والحرب الأهلية التي تلتها في عام 2011 [3، ص. 132]. أدى ذلك إلى انخفاض حاد في إنتاج النفط، حيث تراجع من متوسط 1.7 مليون برميل يوميًا في الفترة من 2008 إلى 2010 إلى 400 ألف برميل يوميًا فقط في 2014-2016. وقد أسفر هذا الوضع عن انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في عام 2011 (انظر الشكل 1). كما بلغت احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي حوالي 101 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2010، بالإضافة إلى 70 مليار دولار أمريكي أخرى من الأصول الأجنبية المخصصة لهيئة الاستثمار الليبية.

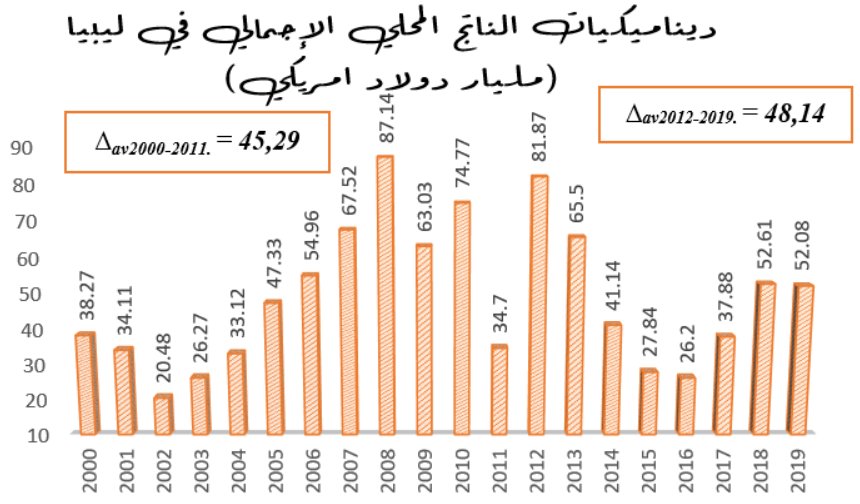

الشكل1. – ديناميات الناتج المحلي الإجمالي لليبيا للأعوام 2000-2019، مليار دولار أمريكي

(ملاحظة – المصدر: تطوير المؤلفين استنادا إلى [30].)

ISSN : 2410-1818

أدى الهجوم على طرابلس في أوائل عام 2019 وحصار الموانئ ومحطات النفط الرئيسية في ليبيا في يناير 2020 إلى نشوء أخطر أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية شهدتها البلاد منذ عام 2011. كان الاقتصاد الليبي يتباطأ بالفعل في عام 2019، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد إلى 2.5٪، بعد أن شهد انتعاشًا قويًا في الفترة من 2017 إلى 2018، حيث بلغ متوسط النمو 20.8٪. وفيما يتعلق بالتضخم، تفوقت ليبيا على معظم دول المنطقة، حيث سجلت متوسط معدل تضخم سنوي قدره 3٪ طوال العقد، بينما سجلت الدول الأخرى متوسط تضخم سنوي قدره 7٪ (انظر الشكل 2).

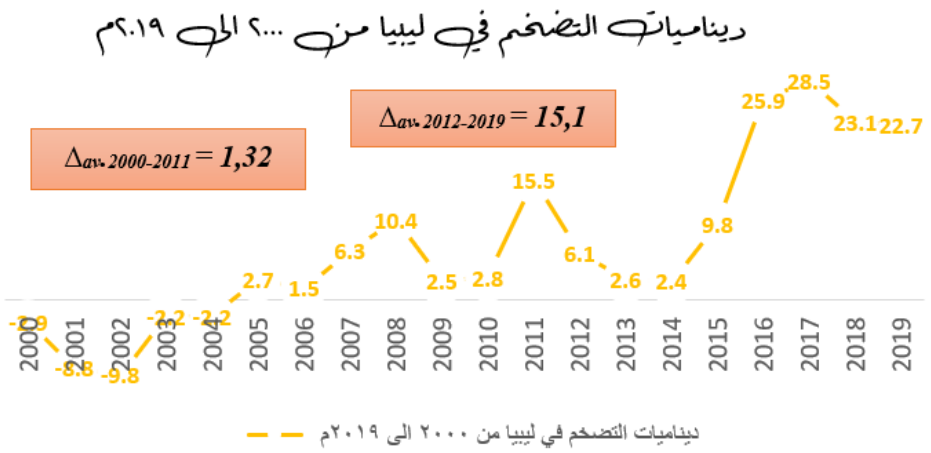

الشكل 2. – ديناميكيات التضخم في ليبيا للأعوام 2000-2019، ملاحظة٪ –
المصدر: تطوير المؤلفين استنادا إلى [30].

مع زيادة عائدات التصدير الليبية إلى أكثر من الضعف، حققت البلاد فوائض كبيرة في الحساب الجاري الخارجي نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية، خاصة في عام 2007 والنصف الأول من عام 2008. في الواقع، استفادت ليبيا من ارتفاع أسعار النفط من خلال زيادة مستويات الإنتاج من 1.60 مليون برميل يوميًا إلى 1.78 مليون برميل في عام 2008 (انظر الشكل 3).

ISSN : 2410-1818

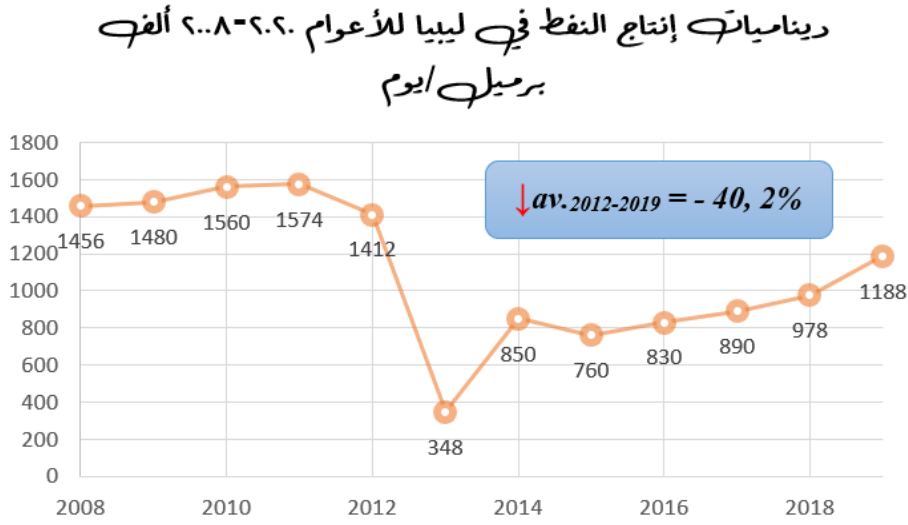

الشكل 3. – ديناميكيات إنتاج النفط في ليبيا للفترة 2008-2020، ألف برميل/يوم، ملاحظة – المصدر: تطوير المؤلفين بناءً على [30].

ومع تصاعد المواجهات العسكرية في 2019-2020، انخفض إنتاج النفط من 1.2 مليون برميل يوميًا في ديسمبر 2019 إلى 0.1 مليون برميل يوميًا في أبريل 2020، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي. تسبب هذا الانخفاض في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 62٪، والناتج المحلي غير النفطي بنسبة 52٪. في عام 2011، وصل التضخم إلى حوالي 30٪، وتدهور الميزان المالي من فائض ثابت إلى عجز بنسبة 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما انخفضت الصادرات والواردات بأكثر من النصف مقارنة بعام 2010، مما أتاح تحقيق فائض في الحساب الجاري وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي، وهي الإشارة الإيجابية الوحيدة في الأداء الاقتصادي. ظلت البطالة مشكلة خطيرة، حيث بلغت 13.5٪ في عام 2010، فيما قدر صندوق النقد الدولي البطالة بين الشباب بنسبة 25-30٪ (انظر الشكل 4).

ISSN : 2410-1818

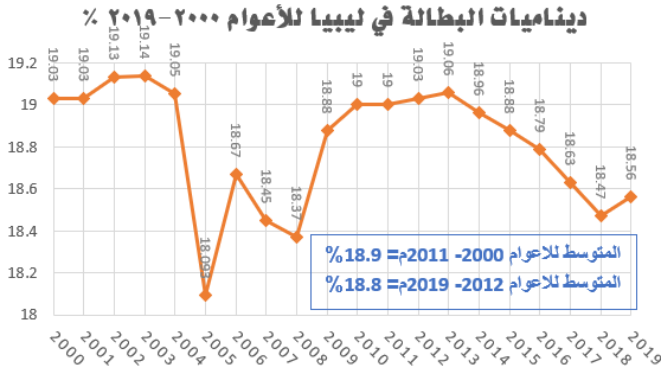

الشكل 4 – ديناميكيات البطالة في ليبيا للفترة 2000-2019، ٪، ملحوظة – المصدر: تطوير المؤلفين استنادا إلى [30].

يرجع نقص الوظائف في ليبيا إلى هيمنة القطاع العام، الذي يوظف أكثر من 85٪ من القوى العاملة ويعاني من سوء الإدارة. ومع ضعف دور القطاع الخاص، يصبح من الصعب توفير فرص عمل للخريجين والعاطلين. كما أن الفجوة بين مهارات العمال ومطالب القطاع الخاص، بالإضافة إلى قوانين العمل الصارمة، تعيق توظيف المحليين. حيث تعتبر معدلات البطالة المرتفعة تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، خاصة في ظل الأزمات السياسية الحالية. بعد الإطاحة بالقذافي في 2011، شهد الاقتصاد انتعاشًا نسبيًا في 2012، لكن الأزمة السياسية أثرت سلبًا على الأداء الاقتصادي. تسعى ليبيا إلى تنويع اقتصادها، حيث إن الاعتماد على عائدات النفط غير مستدام، خاصة مع انخفاض الأسعار من 100 إلى 40-50 دولارًا للبرميل بين 2014 و2015. تواجه البلاد صعوبات في تطوير صناعة الغاز، وتواجه منافسة من دول شرق المتوسط. كما أن تطوير قاعدة التصنيع كان أولوية في السبعينيات، لكن التقدم كان ضعيفًا، حيث لم تُنشأ سوى صناعات قليلة، كالبتروكيماويات والصلب، التي تشكل أساس القطاع العام.

القطاع المالي في ليبيا متخلف بشكل كبير مقارنة بثروة البلاد وإجمالي الناتج المحلي. اعترف نظام القذافي بذلك، وفي عام 2006، تم اتخاذ خطوات لإصلاح النظام المصرفي، شملت تحديث البنوك والخصخصة وتحسين إدارة القروض المتعثرة. رغم هذه الإصلاحات، ظل الوصول إلى الخدمات المالية محدودًا. أدت المؤسسات الحكومية الممولة منخفضة التكلفة إلى إقصاء المؤسسات المالية الأخرى، مما زاد التكاليف على الشركات الصغيرة. ويعكس تخلف النظام المالي في ميزانية الحكومة وخطط التنمية التي وضعت منذ عام 1963. فشلت هذه الخطط في استخدام المالية العامة بشكل فعال لتنويع الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات الدولية، والانتفاضات ضد نظام القذافي منذ 2011

ISSN : 2410-1818

[11، ص. 42]. كانت الإصلاحات المصرفية محدودة، حيث بدأت الحكومة في تحرير النظام بعد 35 عامًا من حكم القذافي. تعاونت مع البنك الدولي لتحديث النظام، وتم بيع حصص في بنوك مملوكة للدولة لبنوك أجنبية. ومع ذلك، لم تتطور أنظمة التشغيل في معظم البنوك المملوكة للدولة بشكل كافٍ. في أكتوبر 2007، أنشأت الحكومة الهيئة الليبية للاستثمار لإدارة الأصول الأجنبية، لكنها أظهرت سوء إدارة، حيث كانت معظم أموالها محتفظًا بها نقدًا أو مستثمرة في أصول عالية المخاطر. بحلول منتصف 2011، انخفض إجمالي أصول البنوك بنسبة 4.5٪ على أساس سنوي ليصل إلى 53.3 مليار دولار أمريكي [12، ص. 215].

قدر فرحات بن قدارة، الرئيس السابق للبنك المركزي، أن هيئة الاستثمار الليبية خسرت حوالي 2 مليار دولار في النصف الأول من عام 2011. في نوفمبر 2011، أصدرت الحكومة المؤقتة المرسوم رقم 46، الذي سمح بإنشاء بنوك إسلامية. وفي مارس 2013، حظرت الحكومة المعاملات ذات الفائدة، مما أدى إلى انهيار الإقراض المصرفي بسبب نقص خيارات التمويل الإسلامي. بعد طلب البنك المركزي تأجيل تنفيذ القانون، انتعش الإقراض، لكن القطاع ظل متخلفاً. الحكومة رفضت إصدار تراخيص مصرفية جديدة حتى اعتماد دستور جديد، مما زاد من صعوبة توسيع التمويل الإسلامي بسبب نقص المعرفة التقنية. في عام 2019، سجل الحساب الجاري لليبيا فائضًا للسنة الثالثة على التوالي، بفضل التقنين في إمدادات النقد الأجنبي وارتفاع عائدات النفط. ومع ذلك، انخفضت الاحتياطيات بسبب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر. بعد سنوات من التضخم المرتفع، انخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2.2٪ في 2019، بينما ارتفع التضخم إلى 1.3٪ بحلول أبريل 2020. تواصل العملة الليبية فقدان قيمتها نتيجة عدم اليقين السياسي، حيث بلغ سعر الصرف الرسمي في أغسطس 2020 نحو 1.37 دينار مقابل الدولار الأمريكي، بانخفاض قدره 1.1٪ مقارنة بشهر أغسطس 2018.

تبدو التوقعات للإيرادات غير النفطية في ليبيا (3.2 مليار دينار) مفرطة في التفاؤل نظرًا للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الصعب، وضعف إدارة الإيرادات الجمركية والضريبية. من المتوقع تحسن طفيف في الأوضاع المالية الحكومية، لكن جمود الإنفاق وتقلب عائدات النفط يضعان الضغط على الوضع المالي. تحول الفراغ السياسي الطويل إلى حرب مفتوحة على السلطة في أوائل 2019، مما زعزع الاستقرار الهش القائم منذ سنوات. وهذا يؤخر الاتفاقات ويجعل تحقيق الاستقرار المستدام غير مرجح. من المتوقع ألا تتمكن ليبيا من إنتاج متوسط مليون برميل يوميًا إلا بنهاية العام، مع الحفاظ على هذا المستوى في السنوات المقبلة. يُتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبيا بنسبة -0.6٪ في 2020، ثم يستقر عند حوالي 1.4٪ في 2021-2022، ليصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 61٪ من مستويات 2010 (الجدول 1) [33].

ISSN : 2410-1818

جدول 1 – توقعات تطور الاقتصاد الليبي 2020-2022، ملاحظة – المصدر: تطور المؤلف بناءً على [33].

المؤشرات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	26.7	7.9	5.5	-0.6	1.4	1.4
الاستهلاك المنزلي	-3.8	-3.7	4.4	3.5	4.3	3.2
الإنفاق الحكومي	14.1	2.0	1.7	2.8	1.8	2.0
إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت	17.0	28.8	27.5	3.9	3.4	3.5
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار العوامل الثابتة						
الهيدروكربونات	116.8	17.5	10.1	-3.9	0.5	0.5
غير الهيدروكربونية	0.0	1.8	2.0	2.0	2.0	2.0
تضخم اقتصادي	28.4	9.3	-7.0	-5.0	-3.0	-2.0
الرصيد المالي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-34.5	-7.6	-6.9	-9.7	-9.9	-10.6

من المتوقع أن يستمر تراجع التضخم بمعدل متوسط قدره -2.8٪ مع تقارب أسعار السوق الموازية مع الأسعار الرسمية. سيظل عجز الموازنة مرتفعًا عند حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سيتناقص فائض الحساب الجاري من 7.3٪ في 2020 إلى 1.4٪ في 2022، مع استقرار المخزونات عند 91 مليار دولار أمريكي خلال هذه الفترة. وفقًا لتقرير التنافسية العالمية 2019-2020، لا تزال ليبيا متخلفة في القطاع المالي، حيث احتلت المرتبة 140 من 144 دولة في تطوير الأسواق المالية. يعاني الاقتصاد الليبي من أربع صدمات متداخلة: تصاعد الصراع، وإغلاق حقول النفط، وانخفاض الأسعار، وجائحة كوفيد-19، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية. يعتقد الخبراء أن تحقيق تسوية سياسية ضروري لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص وخلق فرص العمل، وهو السبيل نحو الرخاء المستدام [33] حيث يتيح لنا البحث الذي تم إجراؤه تنظيم مشاكل تطوير هياكل الأعمال في ليبيا في الجدول 2.

ISSN : 2410-1818

جدول 2 – مشكلات تطوير هياكل الأعمال في ليبيا، ملاحظة – المصدر: تطوير المؤلفين.

الأزمات	الوصف
سياسية	– الصراع العسكري المستمر وما يرتبط به من عدم اليقين بشأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية يخلق صعوبات خطيرة للمواطنين والمهاجرين. – ضعف تأثير المؤسسات السياسية على خلق مناخ أعمال ملائم. – الصراعات العسكرية المنهجية التي تقسم ليبيا. – الجريمة والاختطاف.
اقتصادية	– الفساد وأزمة الديون، وعدم استقرار القطاع المالي وانخفاض قيمة العملة الوطنية.
إنسانية	– الهجرة، أزمة المياه، صعوبة تنظيم التدريب والتوظيف للنساء بسبب الخصائص الثقافية للأمة الليبية.

واستنادًا إلى أبحاثنا، حددنا أبرز المشكلات التي تعيق التنمية الاقتصادية في ليبيا وتشكيل آلية فعالة لعمل هياكل الأعمال، وهي:

- البطالة الهيكلية المرتبطة بالمشاكل السياسية الحالية وعدم استقرار الاقتصاد.
- ارتفاع معدلات التضخم الناجم عن الأزمات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى المشكلات في القطاع المصرفي، مثل الاقتراض المثير للجدل لتمويل مشاريع حكومية غير فعالة.
- الافتقار إلى مؤسسات حكومية فعالة، بما في ذلك وزارة المالية، والهيئة الليبية للاستثمار، وصندوق التنمية الاجتماعية، ومركز المراقبة الوطني، والبلديات المحلية.

في المقابل، تتعاون المنظمات المالية الدولية مع الحكومة الليبية، حيث يلتزم البنك الدولي بتقديم المساعدة الفنية والتحليلية والتمويل. ومع استئناف الأعمال العدائية، قام البنك بتعديل برامجه. تتضمن أولويات البنك، كما ورد في مذكرة المشاركة في فبراير 2019، عنصرين رئيسيين: تسريع التعافي الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية، مع التركيز على تحسين حياة المواطنين. كما تعمل مجموعة البنك الدولي على تعزيز قاعدتها المعرفية لتعزيز المشاركة طويلة المدى مع ليبيا من خلال الخدمات الاستشارية والتحليلات [30].

ستواصل مجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع جهات مانحة أخرى، دعم جمع أصحاب المصلحة الليبيين لمناقشة التغييرات والإصلاحات اللازمة لإعادة بناء المؤسسات الرئيسية. يركز عمل البنك على تعزيز قدرات الحكم في شرق وغرب ليبيا، مع إنشاء علاقات عمل قوية في مجالات الإدارة المالية العامة، والرقابة الداخلية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والطاقة، وتنمية القطاع الخاص، واللامركزية، بتمويل من البنك الدولي والصناديق الاستئمانية [30]. حيث يتطلب التغلب على

ISSN : 2410-1818

الصعوبات الحالية إحياء الإرادة السياسية لتوحيد البلاد ومؤسساتها، مما يوفر الأساس للإصلاحات الضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنظام المالي. يتضمن هذا السيناريو تفويضًا سياسيًا لتنفيذ سياسات وإصلاحات اقتصادية تعزز المؤسسات، وتحقق الاستقرار، وتنويع الاقتصاد لخلق فرص عمل. تشمل مجالات السياسة الرئيسية تجديد الإدارة العامة، وإعادة بناء البنية التحتية، وتحسين المؤسسات الاقتصادية من خلال إصلاح الدعم، وحوكمة القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي، وتوحيد القطاع المالي.

في عام 2012، شكلت القطاعات الحكومية مثل النفط والغاز والدفاع والرعاية الصحية والتعليم أكثر من 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يهيمن القطاع العام على الصناعات الثقيلة، بينما تظل القطاعات الخاصة مثل تجهيز الأغذية ومواد البناء قوية. تخضع العديد من القطاعات الأخرى لسيطرة الشركات الحكومية، مثل النقل والاتصالات (3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والخدمات المالية (1.4٪). شكلت الصناعات التحويلية الصغيرة والمتخلفة حوالي 3.2٪ من الناتج المحلي، بينما ساهم قطاع البناء بأقل من 2٪ وقطاع العقارات بـ 5٪. تعد تجارة الجملة والتجزئة، التي تمثل حوالي 4٪ من الناتج المحلي، الأكثر ديناميكية في القطاع الخاص ولكنها تتكون أساسًا من مؤسسات صغيرة. توجد أيضًا فرص للنمو في مجالات مثل الفنادق والتعليم الخاص، رغم مساهمتها الضئيلة في الناتج. لا يوجد تعريف رسمي مقبول للشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، رغم أن مجلس التخطيط العام اقترح تعريفاً في 2006. ومع ذلك، يعتبر هذا التعريف ضيقاً جدًا، حيث لا يشمل المشروعات متناهية الصغر، ويحدد عتبات تشغيل العمالة بشكل منخفض مقارنة بالمعايير الدولية.

يجب التركيز على استخدام حجم المبيعات السنوي أو الأصول بدلاً من رأس المال المستثمر كمؤشرات لحجم الشركات. عالميًا، تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تصل إلى 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لكن في ليبيا تشكل حوالي 5٪ فقط. يُقدّر أن هذه الشركات تمثل 11٪ من إجمالي العمالة، مما يدل على إمكانات نمو كبيرة. لا توجد بيانات رسمية عن عدد أو حجم هذه الشركات، لكن تعداد 2006 أظهر 117,828 شركة بمتوسط 2.5 موظف لكل منها، مما يعني أن معظمها صغير. مقارنةً ببلدان أخرى، مثل الأردن وتونس، فإن حجم الشركات الليبية أصغر بكثير. تشكل الشركات الخاصة 80٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما تمتلك 16٪ منها هيكليات شركات. تحكم وزارة المالية تنظيم الأعمال في ليبيا، حيث تدير توزيع الموارد العامة وتضع برامج تحفيز التنمية لهذه الشركات.

تشكل التحويلات من الحكومة المركزية إلى البلديات المصدر الوحيد للدخل المنتظم في ليبيا، حيث تم تخصيصها في 2014 و2015 لتغطية تكاليف التشغيل فقط. تُوزع موازنات التنمية من خلال الوزارات المعنية، وتعمل البلديات وفقًا لقانون الإدارة المحلية (2012/59) ونظام مجلس الوزراء (2013/130)، مما يمنحها مهامًا تتعلق بالتخطيط والإدارة الحضرية. ومع ذلك، تفتقر البلديات إلى

ISSN : 2410-1818

الموارد المالية اللازمة لتطوير الأعمال الصغيرة، وغالبًا ما تُعهد معظم الخدمات إلى الهيئات الحكومية. الإطار القانوني غير مكتمل، مما يعيق قدرة البلديات على اتخاذ المبادرات في مجالات ولايتها. يفتقر النظام إلى التنسيق بين السلطات المحلية والتنفيذية، وهو نتيجة لمشكلات تاريخية تفاقمت بسبب الصراع. ويؤدي عدم الاستقرار المؤسسي إلى شلل في الحكم المحلي، مما يعيق بناء القدرات ويحد من الابتكار. تظل الهياكل التقليدية، مثل شيوخ القبائل، ذات تأثير كبير في حل النزاعات ومكافحة الجريمة.

تحت إشراف وزارة الحكم المحلي، تعاني الهيئات التنفيذية من ضعف التنسيق مع البلديات، حيث تقتصر استجابتها على المساءلة العمودية. تعمل فروع وزارة المالية والتخطيط بشكل منفصل عن الحكم المحلي، مما يعيق تطوير أنظمة إنفاق فعالة. و تظل عملية صنع السياسات المحلية رد فعل وغير فعالة، مع غموض قانوني بشأن تقسيم المسؤوليات. تعتبر البلديات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عناصر مهمة للاقتصاد المحلي، لكن تواجه عقبات مثل نقص الإيرادات والقدرة على التخطيط. يُعتبر القطاع الصناعي ثاني أكبر قطاع بعد النفط، حيث تهيمن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية والخشبية والمعدنية. توجد فرص كبيرة لتوسيع الأنشطة في مجالات مثل الزجاج والجلود والسياحة، مما يعزز التنويع والنمو إذا توافرت الحوافز المناسبة.

توجد بيانات محدودة حول نمو وأداء قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ولا يوجد نظام إحصائي يتتبع عدد الشركات أو مساهمتها في التوظيف. تشير الأدلة المتاحة إلى أن هذه الشركات تعمل بمستويات منخفضة من الإنتاجية، حيث إن 80٪ منها توظف أقل من خمسة عمال و70٪ مبيعاتها السنوية تقل عن 50 ألف دينار. أظهر مسح للبنك الدولي في 2009 أن الشركات التي تمتلك ائتمانًا كانت أقل إنتاجية. الشركات التي حظيت بتركيز تنظيمي كانت أكثر إنتاجية، مما يشير إلى أهمية تحسين الإبداع والتحديث التكنولوجي. بعد أحداث 2011، زادت تكاليف المعاملات بسبب تدمير البنية التحتية، مما أثر سلبًا على الإنتاجية. تتركز الشركات بشكل غير متساوٍ في ثلاث مدن رئيسية (طرابلس، بنغازي، ومصراتة)، مع وجود 46٪ في الشمال الغربي و36٪ في الشمال الشرقي، مما يعكس التوزيع السكاني في البلاد.

توصلت دراسة للبنك الدولي إلى أن الشركات في طرابلس أكثر إنتاجية من مثيلاتها في باقي ليبيا، مما يشير إلى فوائد التكتلات وتحسين البنية التحتية. المناطق الداخلية والجنوبية تعاني من نقص في الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى ضعف البنية التحتية وقلة الفرص الاقتصادية. طرابلس تعتبر مركزًا تجاريًا وصناعيًا رئيسيًا، بينما يعتمد اقتصاد بنغازي على الشركات المملوكة للدولة، مما يقلل من تنوع النشاط الاقتصادي. تضررت بنغازي من تدمير البنية التحتية خلال الثورة، حيث أبلغت العديد من الشركات عن انخفاض كبير في الإيرادات. حيث تعد مصراتة، أقل اعتمادًا

ISSN : 2410-1818

على الوظائف الحكومية، أصبحت قاعدة صناعية قوية بفضل منطقة حرة تجذب الاستثمارات. تهدف الحكومة الليبية إلى التنمية الإقليمية من خلال خطة استثمارية لتعزيز التجارة والسياحة.

دعت الخطة إلى إشراك القطاع الخاص في تطوير المشاريع في المدن الرئيسية، مع دور حكومي محفز لتوجيه الاستثمارات. ثقافة المبادرة غائبة في ليبيا، حيث لا تزال مستويات ريادة الأعمال منخفضة. حيث تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بدعم القطاع الخاص من خلال التمويل والخدمات الاستشارية، وتعمل على تعزيز وعي القطاع المالي. وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (MIGA) قدمت ضمانًا لاستثمار بقيمة 8.9 مليون دولار في 2012 لحماية المستثمرين من المخاطر. ومع ذلك، أدت العقوبات الدولية وعدم الاستقرار السياسي إلى تدهور بيئة الأعمال، مما جعل ليبيا تحتل المرتبة 188 من 189 في تقرير ممارسة الأعمال 2020، مما يثير مخاوف بشأن قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير صناعتها النفطية وتنويع اقتصادها.

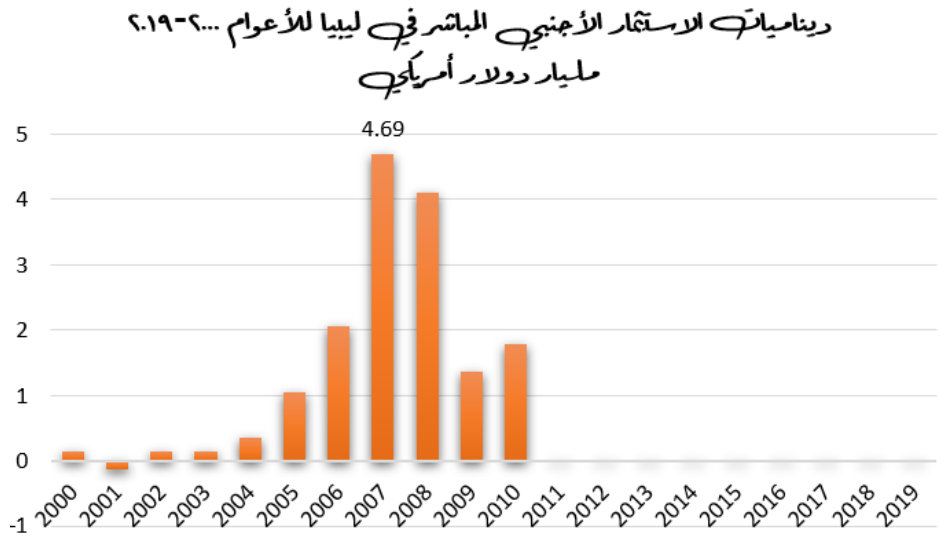

الشكل 5. – ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا للفترة 2000-2019، مليار دولار أمريكي
ملاحظة – المصدر: تطوير المؤلفين بناءً على [30].

في الأعوام ما بين 2000 و2005 تلقت ليبيا استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 4.7 مليار دولار، حيث كانت بريطانيا أكبر مستثمر بنسبة 58.3٪ حيث احتل قطاع الصناعة الحصة الأكبر من الاستثمارات وبالتالي ارتفعت نسبته من 34.4٪ في العام 2000م إلى 76.6٪ في العام 2005م.

لقد جاء قطاع السياحة ثانيًا، لكنه شهد انخفاضًا في النسبة، بينما ازداد الاستثمار في القطاع الصحي حيث أظهرت الدراسات أن مناخ الاستثمار في ليبيا يعاني من مشكلات مع عدم رضا

ISSN : 2410-1818

72.6٪ من الشركات الأجنبية عن الموارد البشرية و83.5٪ عن البنية التحتية. على الرغم من ذلك، أعربت بعض الشركات عن رضاها عن توفر النفط والتعدين. ووفقًا لمؤشرات الأمم المتحدة احتلت ليبيا المرتبة 39 في جذب الاستثمار الأجنبي، لكنها كانت في المرتبة 116 بالنسبة لقدرتها على ذلك مما يشير إلى وجود إمكانات غير مستغلة لجذب المزيد من الاستثمار.

أعربت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن قلقها إزاء مناخ الاستثمار في ليبيا، حيث تعاني من ضعف الحكم الرشيد والفساد، إذ احتلت المرتبة 168 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 رغم ذلك، تشير المؤشرات إلى إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية في 2019 قيمة 0.71، مما يدل على توفر المهارات المطلوبة. حيث تتمتع ليبيا بموارد معدنية غنية، وقد شهدت موانئها توسعًا كبيرًا، خاصة موانئ طرابلس وبنغازي. كما تم توسيع شبكة الطرق، ووافقت إيطاليا في 2008 على بناء طريق ساحلي. هناك خطط لإنشاء شبكة سكك حديدية وطنية، وتحديث البنية التحتية للطيران والاتصالات. وعلى الرغم من الدمار الذي لحق بشبكة الاتصالات بسبب الحرب الأهلية، توجد إمكانات كبيرة لإعادة الإعمار. في 2013، تعهدت الحكومة بمبلغ 140 مليار دولار لمشاريع جديدة، لكن لم يتم الإعلان عن الكثير من المساهمات في صندوق الشراكات بين القطاعين العام والخاص حتى 2016.

رغم توفر موارد الطاقة والمعادن والعمالة الرخيصة، نجحت الحكومة في توسيع قاعدتها الصناعية من خلال تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التصنيع، خصوصًا في الصناعات التي تستلزم استثمارات في البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة. هناك حاجة ملحة للاستثمار في النقل والاتصالات لتحسين المعاملات التجارية، مما يعزز بدوره الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية مثل الخدمات المصرفية والمالية والسياحة. حيث يعد تطوير التعليم أمرًا أساسيًا لنجاح التنويع الاقتصادي في ليبيا. الجودة العالية في نظام التعليم ضرورية لإنشاء اقتصاد قائم على المعرفة. يتطلب هذا الأمر سياسة تعليمية تركز على تحسين ثلاثة مجالات رئيسية:

- الانتقال من أساليب التكرار والحفظ إلى التحليل وحل المشكلات.
- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات العلمية المطلوبة في سوق العمل.
- تطوير البرامج المهنية والتعليمية.

يجب أن تتماشى سياسات التعليم مع خطط التنمية الوطنية، مع التركيز على الاستثمار في التنمية البشرية بدلاً من البنية التحتية المادية. ينبغي تعزيز التعليم المدرسي ليشمل مواضيع العلوم والتكنولوجيا، مع مواءمة المناهج مع المهارات المطلوبة في سوق العمل. تعتبر هذه المهارات ضرورية لتطوير القطاع الخاص، الذي يجب أن يتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والتدريب المهني لتنسيق التدريب الداخلي والمهنية.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

تستعرض هذه الدراسة الوضع الحالي للاقتصاد الليبي، مشيرة إلى التحديات الهيكلية التي تعيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي بعد الأحداث في عام 2011. على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة، فإن غياب الحكم الرشيد، وضعف القطاع الخاص، والافتقار إلى البنية التحتية القوية تعرقل قدرة ليبيا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يتضح أن تطوير التعليم وتحسين النظام التعليمي يمثلان عوامل حيوية لخلق اقتصاد قائم على المعرفة، مما يساهم في تعزيز النمو في مختلف القطاعات. تؤكد النتائج على أهمية التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتطوير المهارات والمعارف اللازمة لتلبية احتياجات السوق، مما يعزز من قدرة القطاع الخاص على النمو والمنافسة.

التوصيات:

في هذه الدراسة توصل الباحثون لعدد من التوصيات، والتي يأملون من الدولة العمل على الأخذ بها ومنها:

1- تعزيز البنية التحتية: يجب على الحكومة زيادة الاستثمارات في مجالات النقل والاتصالات، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.
2- تطوير التعليم: ينبغي تحديث المناهج الدراسية لتشمل مجالات العلوم والتكنولوجيا، مع التركيز على المهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل، وتعزيز برامج التعليم المهني.
3- تحسين بيئة الأعمال: يجب تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية.
4- تشجيع القطاع الخاص: ينبغي على الحكومة تقديم حوافز للقطاع الخاص للمشاركة في المشاريع الصناعية، خاصة تلك التي تتطلب استثمارات في البحث والتطوير.
5- تنسيق الجهود: يجب تعزيز التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والقطاع الخاص لتطوير برامج التدريب والتأهيل، مما يسهم في تلبية احتياجات السوق.
6- تقييم السياسات الاقتصادية: ينبغي إجراء تقييم دوري للسياسات الاقتصادية المطبقة لضمان فعاليتها في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار.

تتطلب هذه التوصيات التزامًا جادًا من جميع الأطراف المعنية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في ليبيا.

ISSN : 2410-1818

المراجع والمصادر:

1. K. Bobrov " Gaddafi 's Foreign Policy as a Driving Factor of "the Arab Spring" in Libya" Vestnik of St Petersburg University. Series 13. Asian Studies. African Studies;Issue 3, 2016, pp. 127-136. DOI: https://doi.org/10.21638/11701/spbu13.2016.310. (in Russian)
2. Kamal, F. Factors of the dynamics of world oil prices and factors of change in the dynamics of world oil prices and approaches to the creation of methods for forecasting oil prices" / F. Kamal // Modern scientific bulletin. 2011 - No. 10 (106) - P. 22-34 (in Russian)
3. Podtserob, A.B. Internecine conflict in post-Gaddafi Libya / A.B. Subprobe // Conflicts and wars of the XXI century (Middle East and North Africa) / Rep. ed. V.V. Naumkin, D.B. Malysheva. – M.: IV RAS, 2015. – P. 81-400. (in Russian)
4. Krupin, S. V. "Arab Spring" for Muammar Gaddafi and Bashar al-Assad / S. V. Krupin // Actual problems of modern international relations. - 2013. - No. 1. - P. 49-53. (in Russian)
5. Bodalal Z, Azzuz R, Bendardaf R. Cancers in Eastern Libya: first results from Benghazi Medical Center. World J Gastroenterol. 2014 May 28;20(20):6293-301. doi: 10.3748/wjg.v20.i20.6293. PMID: 24876750; PMCID: PMC4033467.
6. Popenkov, O. N. Features of Libyan statehood during the reign of M. Gaddafi and after the fall of the regime (1969-2017): diss. candidate of historical sciences / O. N. Popenkov. - FGBUN Institute of Oriental Studies of the Russian Academy of Sciences], 2017 - 159 p. (in Russian)
7. Klimova, N. V. Food security – the basis for ensuring the economic security of the region / N. V. Klimova // Fundamental research. – 2012. – No. 9. – P. 214–219 (in Russian)
8. Kuznetsov, A. Yu. Libya a year later: sad results / A. Yu. Kuznetsov // Russian Academic Journal. - 2012. - Vol. 20. - No. 2. - P. 16-20. (in Russian)
9. Drucker, P. The Market: How to Become a Leader. Practice and Principles: Translation / P. Drucker. – Moscow: Book Chamber International, 1992. – 349 p. ,(in Russian).
10. Kamal, F. Analysis of the quality of public administration of oil revenues / F. Kamal // Economy and Management. - 2011. - No. 1 (25) - P. 45-50. (in Russian)
11. Egorin, A. Z. Unknown Gaddafi: brotherly leader. – M.: Eksmo; Algorithm, 2011. – 97 p. (in Russian).
12. Koposova, E.N. The Libyan crisis in the international political context / E.N. Koposova // Bulletin of MGIMO University. - 2014. - No. 3 (36). - P. 314 - 316 (In Russian).
13. Monitor Group (2016), National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya, General Planning Council of Libya, [Electronic resource]. – Mode of access: https://www.oecd.org/mena/competitiveness/SMEs_Libya_Reconstruction_AR.pdf. – Date of access: 11.12.2020.

ISSN : 2410-1818

14. Libya: Conflict, Transition, and U.S. Policy [Electronic resource]. – Mode of access: https://fas.org/sgp/crs/row/RL33142.pdf. – Date of access: 11.12.2020.
15. Kasayeva, T.V. Modern methods of assessing business efficiency: lecture notes / T.V. Kasayeva, O.M. Andrianova, E.S. Gruznevich. - Vitebsk: UO "VSTU", 2017. - 238 p. (in Russian)
16. Bogdan, N. I. Innovations and human resources for the development of the digital economy / N. I. Bogdan // Belarusian Economic Journal. - 2018. - No. 3. - P. 110-123 (in Russian)
17. Mechanisms of state support for innovative entrepreneurship: Analysis of international experience / Moscow State University [edited by O. P. Molchanova]. Moscow: Moscow State University Publishing House, 2010. – 194 p. (in Russian)
18. Libya Economic Monitor [Electronic resource]. – Mode of access: http://documents1.worldbank.org/curated/en/121101597261547774/pdf/Libya-Economic-Monitor-July-2020.pdf. – Date of access: 11.12.2020.
19. Pavlov, A.M. Features of the development of the public sector in the Republic of Belarus / A.M. Pavlov, A.V. Voronich // Bulletin of Economic Integration. - 2013. - No. 10 (67). - P. 73-83. (in Russian)
20. Treityakova, E.V. Innovative development of the Republic of Belarus: problems and prospects / E.V. Treityakova // Consumer cooperation - 2019. - No. 2 (66). - P. 8-15. (in Russian).
21. Yurchenko V. P. On the lifting of international sanctions against Libya / Institute of the Middle East. [Electronic resource]. - Access mode: http://www.iimes.ru/rus/stat/2003/29-09-03.htm. - Date of access: 12/11/2020. (in Russian).
22. Solodovnikov, S. Yu. New forms of economic resources: monograph / S. Yu. Solodovnikov. - Mn.: Misanta, 2015. – p. 240 (in Russian).
23. المستودع الرقمي لقسم الاقتصاد – جامعة طرابلس – [من موقع الكتروني] – الموقع الالكتروني: https://staging.uot.edu.ly/eco/ec/publicationsList.php?&page=6 – تاريخ النشر بالموقع: 01/09/2022
24. Libya African Economic Outlook 2017 [Electronic resource]. – Mode of access: https://ru.scribd.com/document/368588822/African-Economic-Outlook-2017-pdf. – Date of access: 09.12.2020.
25. الاقتصاد الليبي يُظهر قدرته على الصمود وإمكانية تحقيق الرخاء في خضم التحديات – [من موقع الكتروني] – الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/06/06/libya-s-economy-shows-resilience-and-potential-for-prosperity-amid-challenges — تاريخ النشر بالموقع: 2023/06/06
26. Mukhaev, R. T. The system of state and municipal governance / R. T. Mukhaev. - M.: Unity-Dana, 2015. - 688 p. (in Russian).

ISSN : 2410-1818

27. ليبيا: الآفاق الاقتصادية – سبتمبر 2022 – [من موقع الكتروني] – الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/libya-economic-monitor-september-2022 — تاريخ النشر بالموقع: 01/09/2022

28. Kuzin, A. V. Improving the mechanism for regulating small business: diss. candidate of economic sciences / A. V. Kuzin. - Moscow, 2015. –159 p. (in Russian).
29. Cantillon, R. Experience on the nature of trade in general / R. Cantillon. - M.: Science, 1975. – 400 p. (in Russian).
30. World Bank Group [Eelectronic resource]. – Access mode: http://www.worldbank.org. – Date of access: 04.12.2021.
31. Libya's Economic Update — October 2020 [Eelectronic resource]. – Access mode: http:// https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-october-2020. – Date of access: 19.10.2020.

32. ليبيا: نقاشات متواصلة لإقرار موازنة 2020 – [من موقع الكتروني] – الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/ليبيا-نقاشات-متواصلة-لإقرار-موازنة-2020 — تاريخ النشر بالموقع: 04 يناير 2020م.

33. Libya African Economic Outlook 2019[Electronic resource]. – Mode of access: http://pubdocs.worldbank.org/en/772861570664060131/EN-MPO-OCT19-Libya.pdf. – Date of access: 14.12.2020.